



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

٢٩ شباط ٢٠١٢

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتأسيس شركات مساهمة عامة تختص بمعالجة الوضع البيئي والمحافظة على الحماية المستديمة للبيئة في دولة الكويت ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ،،

مقدمو الاقتراح

مسلم محمد البراك

أحمد عبدالعزيز السعدون

علي سالم الدقباسي

خالد مشعان الطاحوس

محمد خليفة الخليفة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال

٢٠١٢ / ١٠ / ٢٩



اقتراح بقانون

بتأسيس شركات مساهمة عامة تختص بمعالجة

الوضع البيئي والمحافظة على الحماية المستديمة للبيئة في دولة الكويت

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠م بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤م بشأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣م بشأن المحافظة على مصادر الثروة النفطية ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٧م في شأن تنظيم الاشعة المؤينة والوقاية من مخاطرها ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٠م في شأن حماية الثروة السمكية ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠م في شأن حماية البيئة ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠م باصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣م بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية ،
- وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥م بإنشاء الهيئة العامة للبيئة ،
- وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦م في شأن اصدار قانون الصناعة ،
- وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥م بشأن بلدية الكويت ،
- وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :



- مادة أولى -

تلتزم الحكومة بتأسيس شركات مساهمة عامة تختص بمعالجة الوضع البيئي والمحافظة على الحماية المستديمة للبيئة في دولة الكويت .

ويقرر مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي تقوم بإجراءات تأسيس أي شركة من هذه الشركات على أن يتم تأسيس اول شركة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

- مادة ثانية -

تحدد نسبة المساهمة في كل شركة من الشركات المشار اليها في المادة السابقة وتخصيص اسهمها عند تأسيسها على النحو التالي :

- ١- أربعة وعشرين في المائة (٢٤%) من الاسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها.
- ٢- ستة وعشرين في المائة (٢٦%) من الاسهم تطرح للبيع في مزايده عامة علنية ، تقتصر المشاركة فيها على شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية والشركات الاجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايده ، وترسى المزايده على من يقدم اعلى سعر للسهم فوق سعر السهم الأساسي المحدد له في الاكتتاب ، وتؤول الزيادة في سعر السهم المباع بالمزاد العلني على سعره في الاكتتاب إلى الاحتياطي العام للدولة.
- ٣- خمسين في المائة (٥٠%) من الاسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

- مادة ثالثة -

نتولى الدولة دفع قيمة الاكتتاب نيابة عن المواطنين وتوزع جميع الاسهم المخصصة للاكتتاب العام بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة اسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية في يوم الاكتتاب ومن غير تخصيص لكسور الأسهم ، على أن يتم تسديد حصيلة هذه الاكتتابات من قبل المواطنين للدولة وفقاً للإجراءات وبالطريقة التي تحددها الجهة الحكومية المختصة دون أي فوائد او رسوم أو أي زيادة فوق سعر السهم في الاكتتاب في موعد اقصاه آخر يوم في الشهر الذي تنقضي في نهايته سنة ميلادية كاملة محسوية بدءاً من أول الشهر التالي للشهر الذي تولت فيه الدولة الاكتتاب نيابة عن المواطنين .



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

وتؤول الى الدولة كسور الاسهم غير المخصصة للمواطنين ، كما تؤول اليها اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء الموعد المحدد لتسديد المواطنين لقيمة هذه الاكتتابات وفقاً لأحكام الفقرة السابقة ، جميع الاسهم التي لم يسدد فيها المواطنون قيمتها للدولة خلال ذلك الموعد لاي سبب من الاسباب ، وتقوم الدولة خلال مدة يحددها مجلس الوزراء بعد أيلولة هذه الاسهم اليها بطرحها للبيع في مزايده علنية وفقاً لاحكام البند (٢) من المادة الثانية من هذا القانون .

- مادة رابعة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الاحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتأسيس شركات مساهمة عامة تختص بمعالجة
الوضع البيئي والمحافظة على الحماية المستديمة للبيئة في دولة الكويت

لم يعد من المناسب ولا من المقبول الحديث عن الأوضاع الخطيرة التي وصلت إليها مستويات ومعدلات التلوث في الكويت ، سواء كان ذلك في اجوانها من خلال ما تنفثه بعض المصانع وخاصة في منطقة الشعبية الصناعية أو بعض محطات الوقود مثل محطة الدوحة وما يتسبب فيه كل اولئك من أضرار على صحة المواطنين حتى كثر الحديث عن انتشار بعض الأمراض الخطيرة بسبب هذه الملوثات أو مايرمى من مخلفات من هذه المصانع في البحر ومايدفن منها في الأرض ، وإذا أضيف إلى ذلك ما أصاب البيئة البحرية وخاصة جون الكويت من تدمير من جراء ما يصب فيهما من مخلفات للصرف الصحي وغيرها ، أو ما ترك دون علاج جذري لما أصاب بعض المناطق من دمار بيئي بعد العدوان العراقي الغاشم مثل البحيرات النفطية فإن ذلك يبين الحاجة إلى سرعة اتخاذ بعض الإجراءات العملية والتنفيذية للحفاظ على البيئة وحمايتها ، وحتى لا يترك هذا الأمر محكوماً بالتنافس بل بالصراع بين بعض الجهات للاستحواذ على كل ما يتعلق بمشروعات المحافظة على البيئة وحمايتها والتي ربما كانت أحد الأسباب في تأخر تنفيذ هذه المشروعات أعد هذا الاقتراح بقانون ناصاً في مادته الأولى على أن تلتزم الحكومة بتأسيس شركات مساهمة عامة تختص بمعالجة الوضع البيئي والمحافظة على الحماية المستديمة للبيئة في دولة الكويت ، وقد ترك لمجلس الوزراء أن يقرر الجهة الحكومية التي تقوم بإجراءات تأسيس أي شركة من هذه الشركات بشرط أن يتم تأسيس أول شركة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

أما المادة الثانية فقد نصت على تحديد نسبة المساهمة في كل شركة من الشركات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون وتخصيص أسهمها عند تأسيسها على النحو التالي :

- ١- أربعة وعشرين في المائة (٢٤%) من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها .
- ٢- ستة وعشرين في المائة (٢٦%) من الأسهم ، تطرح للبيع في مزايده عامة علنية يقتصر الاشتراك فيها على الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايده ، وترسى المزايده على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق سعر السهم في الاكتتاب على أن تؤول الزيادة في سعر السهم المباع بالمزاد العلني على سعره في الاكتتاب إلى الاحتياطي العام للدولة.



٣- خمسين في المائة (٥٠%) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام للمواطنين. ومن أجل التسهيل على جميع المواطنين وحفظ حقوقهم وقطع دابر الإجراءات المخالفة للقانون من بيع وشراء البطاقات المدنية للاكتتاب ، فقد نصت المادة الثالثة على أن تتولى الدولة دفع قيمة الاكتتاب نيابة عن المواطنين والقيام بتوزيع جميع الأسهم المخصصة للاكتتاب العام بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة أسماءهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية في يوم الاكتتاب دون أن تخصص كسور الاسهم ، كما نصت على أن يتم تسديد قيمة هذه الاكتتابات من قبل المواطنين للدولة وفقاً للإجراءات وبالطريقة التي تحددها الجهة الحكومية المختصة واشترطت أن لا يتحمل المواطن أي فوائد أو رسوم أو أي زيادة فوق سعر السهم في الاكتتاب كما اشترطت أن يتم هذا التسديد في موعد أقصاه آخر يوم في الشهر الذي تنقضي في نهايته سنة ميلادية كاملة محسوبة بدءاً من أول الشهر التالي للشهر الذي تولت فيه الدولة الاكتتاب نيابة عن المواطنين ومعنى ذلك أنه لو كانت الدولة قد أكتتبت عن المواطنين في أحد أيام شهر أغسطس سواء كان ذلك في بدايته أو منتصفه أو نهايته فإن مدة السنة تبدأ اعتباراً من أول سبتمبر وتنقضي في (٣١) أغسطس من العام الذي يليه.

كما نصت المادة الثالثة في فقرتها الثانية على أن تؤول الى الدولة كسور الاسهم التي نصت الفقرة الاولى من المادة ذاتها على عدم تخصيصها للمواطنين كما تؤول اليها اعتباراً من اليوم التالي لانتهاؤ الموعد المحدد لقيام المواطنين بتسديد قيمه هذه الاكتتابات وفقاً لأحكام الفقرة السابقة جميع الأسهم التي لم يسدد المواطنون قيمتها للدولة خلال ذلك الموعد لأي سبب من الأسباب ، على أن تقوم الدولة خلال مدة يحددها مجلس الوزراء بعد أيلولة هذه الأسهم إليها بطرحها للبيع في مزايده علنية وفقاً لأحكام البند (٢) من المادة الثانية من هذا القانون .